

Distr.: Limited
14 October 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٧ من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

دولة فلسطين*: مشروع قرار

تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفَّذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكفلها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتمهئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأيضاً مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.



الرجاء إعادة استعمال الورق

171019 171019 19-17733 (A)



وإذ تحيط علماً بتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٩، وتقرير تمويل التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، والوثيقة الختامية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٩^(١)،

وإذ ترحب بعمل الأمم المتحدة في مجال الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك منتدى الاستثمار العالمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومعرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية،

وإذ تسلم بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيستلزم تحولاً نحو آفاق الاستثمار الطويل الأجل باعتبار ذلك أحد الشواغل الرئيسية لقرارات الاستثمار،

وإذ تشدد على أن النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده يتوقف على تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات،

وإذ تدرك أهمية مفهوم الاستدامة على مستوى الشركات، بما يشمل الإبلاغ عن الآثار البيئية والاجتماعية والإدارية، للمساعدة في ضمان الشفافية والمساءلة وتجنب الممارسات التي تحبط الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الاستثمارات التي لها أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا تزال تعاني من نقص في التمويل، وإذ تدرك أنه سيلزم المزيد من الاستثمار والتمويل من القطاعين العام والخاص على الصعيدين الوطني والدولي لتلبية الاحتياجات الاستثمارية الضخمة، المرتبطة بالثغرات، من أجل تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك الاستثمار في إنشاء بنى تحتية عالية الجودة ومتاحة وميسورة وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، في جملة قطاعات منها النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي،

وإذ تسلم بأن المساعدة الإنمائية الرسمية أمر بالغ الأهمية في الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن هناك حاجة إلى عكس الاتجاه نحو انخفاض التزامات البلدان المانحة المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، لكي تتمكن البلدان النامية من تأمين الموارد الكافية للاستثمارات العامة،

وإذ تشدد على أن المساهمة التي دُعي القطاع الخاص إلى تقديمها في تمويل أهداف التنمية المستدامة ليست بديلاً عن التمويل العام بل بالأحرى مكمل له،

وإذ تلاحظ مع القلق أن مسار الاستثمار الأجنبي المباشر بقي ضعيفاً منذ عام ٢٠١٥، وأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، مع أنها شهدت زيادة طفيفة في عام ٢٠١٨، ما زالت غير موزعة بالتساوي بين المناطق ومجموعات البلدان،

وإذ تؤكد أن الشفافية والشمول في النظم المالية والنقدية والتجارية والمؤسسات القوية على جميع المستويات عنصران أساسيان لتشجيع الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل في البلدان النامية، وإذ تشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى المزيد من الدعم الدولي للبلدان النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

(١) انظر الوثيقة E/FFDF/2019/3.

وإذ تدرك أن الأعمال التجارية والاستثمارات والأعمال الحرة والابتكارات التي يقوم بها القطاع الخاص على نحو مراعي للمسؤولية والمساءلة من المنظور الاجتماعي محركات رئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع ولإيجاد فرص العمل، وإذ تشدد على أهمية الاستثمارات في القطاع التكنولوجي والاقتصاد الرقمي لتعزيز الاتصال الإلكتروني والشراكات الرقمية من أجل عدم ترك أي أحد خلف الركب،

وإذ تدرك أيضا أن نقل التكنولوجيا محرك قوي للتنمية المستدامة، وأن ثمة حاجة إلى تعزيز الروابط بين الشركات المتعددة الجنسيات والقطاعين العام والقطاع الخاص المحليين، حسب الاقتضاء، لتيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها،

١ - **تشدد** على أن تعزيز التنوع الاقتصادي والقيمة المضافة في الموارد الطبيعية يكفل زيادة التنمية الشاملة والمستدامة، وتشجع، في هذا الصدد، تسريع الجهود الوطنية وتعزيز التعاون الدولي في المجالات التي تدعم السياسات والبرامج الرامية إلى زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص والاستثمارات المحلية والدولية لإحداث تغييرات هيكلية في اقتصادات البلدان النامية؛

٢ - **تلاحظ مع القلق** أن العديد من أقل البلدان نموا ما زالت لا تستفيد من استثمارات أجنبية مباشرة من شأنها أن تساعد على تنويع اقتصاداتها، رغم ما أدخلته من تحسينات على مناخاتها الاستثمارية؛

٣ - **تسلم** بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يعزز القدرة الإنتاجية ونقل الدراية الفنية وتوليد فرص العمل، ولا سيما عندما ينشئ روابط مع الموردين المحليين، ويساعد الشركات المحلية، بما في ذلك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، على الاندماج في سلاسل القيمة الدولية؛

٤ - **تشدد** على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يخلف آثارا مختلفة على التنمية المستدامة، وتؤكد ضرورة تعزيز مواءمة هذه الاستثمارات مع القوانين الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛

٥ - **تعترف** بالحاجة إلى وضع السياسات، وعند الاقتضاء، تعزيز الأطر التنظيمية للمواءمة على نحو أفضل بين حوافز القطاع الخاص والأهداف العامة، بما يشمل تحفيز القطاع الخاص من أجل اعتماد ممارسات مستدامة، وتعزيز الاستثمارات الجيدة الطويلة الأجل؛

٦ - **تقر** بالتقدم الذي أحرزه العديد من البلدان في مجال تعزيز البيئة المؤاتية للأعمال التجارية والاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص، ولكنها تلاحظ أن ثمة مجالا لمزيد من العمل من أجل إيجاد مناخ للأعمال التجارية والاستثمار يكون قادراً على اجتذاب استثمارات القطاع الخاص ومشاركته دعماً للتنمية المستدامة؛

٧ - **تشجع** القطاع الخاص على العمل مع المنظمات الوطنية والدولية والحكومية الدولية، حسب الاقتضاء، في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٨ - **تؤكد** أهمية تهيئة بيئة عالمية مؤاتية للاستثمار، تتسم بسياسات استثمارية تقوم على الانفتاح والشفافية وعدم التمييز؛

- ٩ - **تلاحظ مع القلق** تزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة، والآثار السلبية على صحتهم وسلامتهم وفرصهم لكسب العيش، وتشجع في هذا الصدد الاضطلاع باستثمارات محددة الأهداف لكفالة الإسكان الميسور والمناسب، فضلا عن الاستثمار المستدام في سبيل تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة في هذه القطاعات بحلول عام ٢٠٣٠؛
- ١٠ - **تشدد** على أن القطاع الخاص يمكن أن يساهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٢) بطرق عديدة، بما في ذلك من خلال تطبيق الحلول الإبداعية والابتكارية لإيجاد حلول لتحديات التنمية المستدامة، ومواءمة نماذج أعماله التجارية مع أهداف التنمية المستدامة، ودعم جهود القطاع العام، في مجالات منها الحد من مخاطر الكوارث والعمل المناخي وتنمية المهارات، وفقا للخطط والسياسات الوطنية؛
- ١١ - **تشجع** الدول الأعضاء على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة بطريقة مبتكرة ومنسقة وسليمة بيئيا ومنفتحة ومشاركة، الأمر الذي يتطلب استثمارا كافيا ومستداما ويمكن التنبؤ به من خلال القطاعين العام والخاص على السواء؛
- ١٢ - **تلاحظ** أهمية الممارسات المؤسسية المستدامة، بما يشمل إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية في تقارير الشركات، حسب الاقتضاء، وتشجع الأعمال التجارية على اعتماد مبادئ الأعمال والاستثمارات المسؤولة؛
- ١٣ - **تشجع** جميع الجهات المعنية على التعاون مع القطاع الخاص لتعزيز قدرة المؤسسات التجارية على الصمود، هي والمجتمعات التي تعمل بداخلها، وذلك من خلال إدماج الحد من مخاطر الكوارث ضمن ممارساتها الإدارية، وتيسير الاستثمارات الخاصة القائمة على الوعي بالمخاطر وتشجيعها؛
- ١٤ - **تسلم** بتنامي الزخم الذي تولّده الاستثمارات والأنشطة المالية المستدامة، وتدعو الشركات الخاصة إلى اعتماد الممارسات المستدامة التي تعزز القيمة في الأجل الطويل؛
- ١٥ - **ترحب**، في هذا الصدد، بالطلب الموجه في الوثيقة الختامية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٩ إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لمواصلة تحليلها بشأن آثار مساهمة استثمارات وأدوات القطاع الخاص في بلوغ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومعايير قياس تلك المساهمة^(١)؛
- ١٦ - **تلاحظ** ما ينطوي عليه التمويل المختلط من إمكانات، بما في ذلك قدرته على حشد أو تسخير أو حفز التمويل الإضافي من أجل التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء؛
- ١٧ - **تشدد** على ضرورة أن تكون مشاريع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة متماشية مع الأولويات الوطنية، وأن يكون لها أثر إيجابي طويل الأمد وأن تصبّ في المصلحة العامة، مع التسليم في الوقت نفسه بأن أنواع التمويل التي يمكن أن تمثل طريقة التمويل الأكثر فعالية تختلف باختلاف مجالات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛

(٢) القرار ١/٧٠.

- ١٨ - **تهييب** بالشركاء في التنمية إلى دعم الجهود الرامية إلى تعزيز أطر السياسات لتحفيز تمويل الاستثمار الإنتاجي، بما في ذلك بناء القدرات على الحصول على التمويل المتاح، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، ومع الأخذ في الاعتبار التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل؛
- ١٩ - **تشجع** الدول الأعضاء على مواصلة وثائقها التوجيهية المنتظمة المتعلقة بممارسات الاستثمار مع أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع أولوياتها الوطنية؛
- ٢٠ - **تشدد** على الحاجة إلى المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات من أجل تشجيع الاستثمار ووضع مجموعات من المشاريع ومشاريع استثمارية مقبولة مصرفياً، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛
- ٢١ - **تلاحظ** انعقاد المنتدى العالمي السادس للاستثمار في جنيف في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛
- ٢٢ - **تحث** مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على تعزيز الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزاماتهم، بما في ذلك مضاعفة الجهود الجماعية للتأكد من أن المساعدة الإنمائية الرسمية، باعتبارها مصدراً حيوياً لتمويل التنمية، تساعد البلدان النامية على ضمان ما يكفي من الموارد العامة للاستثمار في القطاعات التي يمكن أن تعجل تنفيذ الطموح المفضي إلى التحول في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- ٢٣ - **ترحب** بمعرض الاستثمار الثاني في أهداف التنمية المستدامة الذي أقيم في نيويورك في الفترة من ١٥ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وتحيط علماً بقيام الأمين العام بإنشاء التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة؛
- ٢٤ - **تهييب** بمنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية إلى دعم البلدان النامية في مساعيها لسد ثغرات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم؛
- ٢٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين تقريراً عن الثغرات والتحديات الماثلة والتقدم المحرز في تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة؛
- ٢٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والسبعين، في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، البند الفرعي المعنون "تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة".